من خصائص منهج التأويل الأدبي عند ضياء الدين ابن الأثير (637هـ)
Some Characteristics of Ibn al-Atheer's (637 H) Method of Literary Interpretation

أ.د. مبارك بلالي،
كلية الآداب بجامعة أدرار.
mebarekblali@yahoo.com

تاريخ الإرسال:2018/11/19	تاريخ القبول: 2018/12/19	تاريخ النشر: 2019/05/15

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على خصائص "التأويل" عند ابن الأثير، من خلال تتبع واحد من المصطلحات التأويلية في مؤلفاته النقدية، عنيتُ به مصطلح "عكس الظاهر"، وهو من المصطلحات الخاصة والمميَّزة في النظرية النقدية عنده.

فهناك مجموعة من النظرات والسمات التجديدية التي انفرد بها ابن الأثير عن غيره من النقاد، جاءت في سياق تناوله لمصطلح "عكس الظاهر"؛ منها ولَعُه بما سماه "المعاني المبتدَعة" أو "المعاني الذهنية"، في الأعمال الأدبية عموماً والشعرية منها على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية. التأويل؛ النقد الأدبي؛ التأويل الأدبي؛ عكس الظاهر؛ ابن الأثير

Abstract:

The purpose of this research is to identify the characteristics of Ibn al-Atheer's "interpretation" by following one of the descriptive terms in his critical works, namely the term of "reverse of the apparent."

There is a set of views and innovative features that are unique to Ibn al-Atheer. These came in the context of his dealing with the term "reverse of the apparent" – including his passion for what he called "creative meanings" or "mental meanings" – in literary works in general and poetic ones in particular.

keywords: Interpretation; Literary Criticism; Literary Interpretation ; Reverse Phenomenon; Ibn al-Atheer

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن "التأويل" – بمفهومه الوظيفي- يقوم على تحديد المعاني اللغوية في العمل الأدبي؛ وذلك بتحليله وإعادة صياغة مفرداته وتراكيبه وبيان خصائصه، ومن ثم الوصول إلى مراميه ومقاصده وأغراضه وتأثيراته. و"التأويل" في الثقافة العربية والإسلامية مفهوم قديم وأصيل، مارسه العلماء ممارسة تطبيقية في مجموعة من المجالات العلمية؛ كعلم الكلام، والفلسفة، والفكر الصوفي، وأصول الفقه، والتفسير، والنقد الأدبي وعلم البيان وغيرها.

ويعد "ضياء الدين بن الأثير" (637هـ) الناقد البياني الشهير واحداً من أبرز النقاد والمنظرين لمفهوم "التأويل"، ومن المجدّدين في أبحاثه، من خلال كتابيه: "المثل السائر"، و"الجامع الكبير"، وغيرهما من التصانيف.

ويأتي في صميم موضوع التأويل عند ابن الأثير مصطلح "عكس الظاهر"، الذي خصه ابن الأثير بمبحث مستقل في كتابيه: "المثل السائر" و"الجامع الكبير". وهو مصطلح مركب من إضافة "العكس" إلى "الظاهر"، وقد سبقه إليه قدامة بن جعفر، وإن كان قدامة قد أضاف "العكس" إلى "غيره" أو كما سماه أيضاً "عكس اللفظ" أو "عكس ما نُظم من بناء".

كما يتناول هذا البحث- بعد مناقشة موضوع التأويل وخصائصه وبعض مصطلحاته- عرضاً وبياناً لتلك الموارد العلمية المختلفة التي انطلق منها ابن الأثير في صياغة مصطلح "عكس الظاهر"، وهو أمر كشف لنا عن ذلك التفاعل الفعال والمثمر بين مجالات: البلاغة والنقد، واللغة والنحو، وعلم الأصول، في المقاربة النقدية عند ابن الأثير.

تشتمل خطة البحث على **مبحثين** اثنين:

تناول **المبحث الأول** منهما: مفهوم التأويل عند ابن الأثير.

وتندرج تحته عناصر:

- أقسام التأويل عند ابن الأثير.
- مصطلح "عكس الظاهر" عند ابن الأثير.

- "المعنى المبتدَع" عند ابن الأثير.

وأما **المبحث الثاني** فتناول: موارد مصطلح "عكس الظاهر" عند ابن الأثير وتندرج تحته عناصر:

- المورد البلاغي والنقدي (الجاحظ وقدامة بن جعفر).
- المورد اللغوي والنحوي (ابن جني).
- المورد الأصولي والفقهي (علماء الأصول).

وانتهى البحث **بخاتمة** تضمنت أهم النتائج المحصلة.

المبحث الأول: في مفهوم التأويل عند ابن الأثير[1]

يعد ضياء الدين ابن الأثير واحداً من أبرز النقاد والمنظرين لمفهوم التأويل والمجدّدين في أبحاثه؛ فقد جعله (التأويل) أحد قسمي التفسير،[2] لأن التفسير يطلق على بيان وضع اللفظ حقيقة ومجازاً معاً، «لأنّه من الفَسْر وهو الكشف.. وأما التأويل فهو رجوع عن ظاهر اللفظ، وهو مشتق من الأول، وهو الرجوع، يقال: آل، يؤول: إذا رجع. وعلى هذا فإن التأويل خاص، والتفسير عام، فكل تأويل تفسير، وليس كل تفسير تأويلاً».[3]

1. أقسام التأويل عند ابن الأثير.

يقسم ابن الأثير التأويل أقساماً ثلاثة[4] نوردها فيما يلي:

القسم الأول: وهو الذي يفهم منه شيء واحد لا يُحتمل غيره، وهو الذي عليه أكثر الأشعار، ويَجري في الدقة واللطافة مجرى القسمين الآخرين.

القسم الثاني: وهو الذي يدل على المعنى وغيره، ويقع كثيراً في الكلام، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29]. فإن له وجهين في التأويل: أحدهما القتل الحقيقي وهو ما يؤخذ من ظاهر الآية وأن الله حرّم على العبد قتل نفسه[5]، وقال القرطبي: «وأجمع أهل التأويل على أن المراد بهذه الآية النهي أن يقتل بعض الناس بعضاً. ثم لفظها يتناول أن يقتل الرجل نفسه بقصد منه للقتل في الحرص على الدنيا وطلب المال؛ بأن يحمل نفسه على الغرر المؤدي إلى التلف».[6]

والمعنى الآخر هو القتل المجازي بالإكباب على المعاصي؛[7] فالإنسان إذا أكبّ على المعاصي قتل نفسه في الدنيا والآخرة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سألنه بعض أزواجه: أينا أسرع بك لحوقاً ؟ قال: "أطولكن يداً"[8]، قالت عائشة: « فكنا إذا اجتمعنا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم نمدّ أيدينا في الحائط نتطاول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش، وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا يداً، فعرفت أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بطول اليد الصدقة، وكانت امرأة صناعاً، وكانت تعمل بيدها وتتصدق به في سبيل الله عزّ وجل»[9].

قال الخطيب القزويني «.. وقوله "أطولكُنَّ" نظير ترشيح الاستعارة، ولا بأس أن يسمى ترشيح المجاز والمعنى بسط اليد بالعطاء، وقيل: من الطول بمعنى الفضل.. ويحتمل أن يريد "أطولكن يداً" بالعطاء أي: أمدكن».[10]

ومن أمثلة ذلك في الشعر قول المتنبي[11]

لو فطنت خيله لنائله لم يُرضها أن تراه يرضاها

ويفهم من ذلك معنيان: **الأول** منهما: أن خيله لو علمت مقدار عطاياه الجسيمة والنفيسة لما رضيت له بأن تكون في عطاياه التي هي أنفس منها. وأما المعنى **الثاني**: أن خيله لو علمت أنه يهبها من جملة عطاياه لما رضيت ذلك، لأنهما يَشقُّ عليها أن تخرج عن ملكه إلى ملك غيره.

القسم الثالث: وهو القسم الذي يدل على المعنى وضدّه، وهو من أظرف تأويلات المعنى في الكلام، ويُعدّ قليل الوقوع فيه، وقد اهتم به ابن الأثير اهتماماً خاصاً، بل وعليه وحده قصر مصطلح "عكس الظاهر".

2. مصطلح "عكس الظاهر" عند ابن الأثير.

مصطلح "عكس الظاهر" عند ابن الأثير[12] يعني: « نفي الشيء بإثباته، وذلك أنك تذكر كلاماً يدل ظاهره أنه نفي لصفة موصوف وهو نفي للموصوف أصلاً»، واعتبره ابن الأثير من مشكلات علم البيان ومستطرفاته العجيبة وأسراره الغريبة، وأنه « من أغرب ما توسعت فيه

اللغة العربية» وأنه «قليل الاستعمال، وسبب ذلك أن الفهم يكاد يأباه، ولا يقبله إلا بقرينة خارجة عن دلالة لفظه على معناه، وما كان عارياً عن قرينة فإنه لا يُفهم منه ما أراده قائلهُ»، واعتبر ابن الأثير أن «الإكثار من استعماله عَسِر لأنه لا يظهر المعنى فيه».

وقد جعل ابن الأثير "عكس الظاهر" في النوع الثالث عشر من المعاظلة المعنوية في المقالة الثانية «في الصناعة المعنوية».

ومن أمثلة "عكس الظاهر" عند ابن الأثير قول عمرو بن أحمر الباهلي في وصف مفازة[13]

لا تُفزِعُ الأَرنبَ أهوالُها ولا ترى الضبّ فيها يَنْجَحِرْ

فظاهر المعنى أن بهذه المفازة "أرنباً" ولكنه غير مفزوع ولا مذعور، كما أن هناك أيضاً "ضبّاً" ولكنه غير منجحر، وليس المعنى كذلك، بل المعنى أنه لم يَكن هناك أرنب أصلاً، كما لم يكن هناك ضبّ أصلاً، ولكن هذا المعنى لا يُفهم إلا بقرينة ذهنية هي شدة أهوال وفواجع المفازة نفسها، حتى لا يمكن مع ذلك أن يَسكنها أرنب ولا ضبّ.

ومن الأمثلة الشعرية لـ"عكس الظاهر" مما نظمه ابن الأثير قوله:

أدنينَ جلبابَ الحياء فلن يُرى لذيولهنَّ على الطريق غُبارُ

فظاهر معنى البيت يوحي أن هؤلاء النسوة يمشين هوناً لحيائهن، فلا يُري لذيولهن غُبار على الطريق، ولكن المعنى ليس كذلك، وإنما المراد أنّهن لا يمشين على الطريق أصلاً، أي أنّهن ماكثات في البيوتات لا يبرحنها، فلا يكون إذن لذيولهن على الطريق غبار، فالقرينة التي فُهِم بها هذا المعنى هي شدة لزومهنّ للبيوت، وهي قرينة تُستَفاد من خارج دلالة اللفظ.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول امرئ القيس[14]:

على لاحب لا يُهتدى بِمَنَاره إذا سافَه العَوْد الدّيافيُّ جَرْجَرا

فظاهر قول امرئ القيس "لا يُهتدى بمناره" معناه: أن له مناراً غير أنه لا يهتدى به، وليس المراد هو ذاك، وإنما المراد أنه لا منار له يُهتدى به.

ولعل الذي قاد ابن الأثير إلى هذا التأويل في معنى البيت هو دلالة لفظ "لاحب" نفسه فمعناه اللغوي ليس "الطريق" فحسب، وإنما هو الطريق الواضح، قال ابن منظور: «.. طريق

لاَحِب، ولَحْب، وملحوب، إذا كان واضحاً.. واللاحب: الطريق الواسع المنقاد الذي لا ينقطع»[15].

ويؤيد ذلك أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب الرؤيا: «.. أما ما رأيت من الطريق الرحب اللاّحب السهل، فذلك ما حملتكم عليه من الهدى فأنتم عليه..»[16].

فإذا كان هذا هو حال هذه الطريق من الوضوح والسعة، فهو ليس في حاجة إلى "منار".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطيب القزويني قَدّ عدّ بيت امرئ القيس هذا، والبيت الذي أوردناه في السابق لعمرو بن أحمر الباهلي (لا تُفزع الأرنب أَهْوَالُها...) ..قد عدّهما من شواهد الإيجاز بالقصر وهو «نفي للملزوم بنفي اللازم» قال: «.. قوله تعالى: ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾ [غافر: 18]، أي لا شفاعة ولا طاعة على أسلوب قوله:

على لاحب لا يُهتدى بمناره

أي: لا منار ولا اهتداء، وقوله:

ولا ترى الضبّ بها ينجحر

أي: لا ضَبَّ ولا انجحار»[17]

ومن أمثلة تأويل المعنيين الضدين في الشعر –عند ابن الأثير– مع مراعاته لإمكانية ترجيح السياق لأحد المعنيين مَا علق به على بيت المتنبي الذي قاله في كافور[18]:

فإن نلتُ ما أمّلتُ منك فربما شربتُ بماء يُعجِزُ الطيرَ وِردُهُ

حيث قال ابن الأثير: «.. إن هذا البيت يحتمل مدحاً وذمّاً، وإذا أُخِذَ بمفرده من غير نظر إلى ما قبله، فإنه يكون بالذمّ أولى منه بالمدح، لأنه يتضمن وصف نواله بالبعد والشذوذ، وصدر البيت مفتتح بـ"إن" الشرطية، وقد أجيب بلفظة "رُبَّ" التي معناها التقليل، أي لست من نوالك على يقين، فإن نلته فربما وصلت إلى مورد لا يصل إليه الطير لبعده»[19].

وأما على معنى المدح فقال ابن الأثير بشأن ذلك: «.. وإذا نُظِر إلى ما قبل هذا البيت دلّ على المدح خاصة، لارتباطه بالمعنى الذي قبله»[20].

ومن أمثلة المتنبي –مما ذكره ابن الأثير– ما قاله في كافور أيضاً:

وما طربي لما رأيتك بِدعةً لقد كنت أرجو أن أراك فأطْرَبُ

فوجه المدح في البيت أن المتنبي يقول لكافور: إن فرحتي برؤيتك ليست من البدع، فقد عرفت ذلك عنّي من قبل، وأما الذّم فنفهمه من قول ابن جني لصاحبه المتنبي بعد أن قرأ عليه البيت: « فقلت له: يا أبا الطيب لم تزد على أن جعلته أبازَنّة ؟[21]! فضحك لقولي! وهذا القسم من الكلام يسمى "الموجّه" أي له وجهان، وهو مما يدل على براعة الشاعر وحسن تأتّيه»[22].

3. "المعنى المُبتدَع" عند ابن الأثير.

لقد جعل ابن الأثير "الحكم على المعاني" واحداً من أهمّ موضوعات التأويل، وتتجلى فائدة ذلك من وجهة نظره في «الإحاطة بأساليب المعاني على اختلافها وتباينها»[23].

ثم يضيف قائلاً: «.. وصاحب هذا الصناعة مفتقر إلى هذا الفصل (يقصد الفصل الثالث وقد عنونه بـ"في الحكم على المعاني") والذي يليه بخلاف غيرهما من هذه الفصول المذكورة، لاسيما مفسري الأشعار، فإنهم به أعنى»[24].

ويعني بذلك أن موضوعي "الحكم على المعاني" و"الترجيح بين المعاني" يعدّان من الأصول المهمة التي ينبغي أن يُعنى بها النقاد، لاسيما في فهم الشعر وتذوقه.

إن ولع واهتمام ابن الأثير بالمعاني قادة إلى البحث عن المعاني غير المألوفة والمبتدعَة في ألفاظ الشعر، لأن «المعنى المحمول على ظاهره لا يقع في تفسيره خلاف، والمعنى المعدول عن ظاهره إلى التأويل يقع فيه الخلاف، إذ باب التأويل غير محصور، والعلماء متفاوتون في هذا، فإنه قد يأخذ بعضهم وجهاً ضعيفاً من التأويل، فيكسوه بعبارته قوة تميّزه على غيره من الوجوه القوية»[25].

ويرى ابن الأثير أن: «باب الابتداع للمعاني مفتوح إلى يوم القيامة. ومن ذا الذي يحجر على الخواطر وهي قاذفة بما لا نهاية له؟!»[26].

وبعد أن أورد قول عنترة:

هل غادر الشعراء من مُتَرَدَّمِ

نجده يقول: «إنه لا ينبغي أن يرسخ هذا القول في الأذهان لئلاّ يؤيس من الترقي إلى درجة الاختراع»[27].

إنّ ولعه ذاك –بالمعاني– جعله يؤثر "المعاني الذهنية" ويفضلها على الصور الشعرية المألوفة مثل ما يظهر –مثلاً– من تفضيله لبيت النابغة:

ولست بمستبقٍ أخاً لا تلمّهُ على شعث أيّ الرجال المهذّب؟!

على بيت امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العنّاب والحشف البالي!

ويعلل ابن الأثير تفضيله لبيت النابغة بـ«أنه تضمن حكمة تُعرب عن تجربة الإخوان، فيتأدب بها الغرّ الجاهل، ويتنبه لها الفطِن الأريب؛ والناس أحوج إلى معرفته من معرفة التشبيه الذي يتضمنه بيت امرئ القيس، وغاية ما فيه أنه رأى صورة فحكاها في المماثلة بينها وبين صورة أخرى، وليس ثم سوى ذلك، وبيت النابغة حكمة مؤدبة تستخرج بالفكر الدقيق»[28].

ويرى ابن الأثير –في هذا الصدد– أن المعاني التي يتوارد عليها الشعراء لها "عمود" فإذا ما خرج أحدهم عن هذا العمود عُدَّ معناه مخصوصاً وخارجاً عن ذلك العمود، وبذلك ينفرد به صاحبه، من ذلك مثلاً توارد عدد من الشعراء على وصف الطير بتتبع الجيش طلباً لأكل لحوم القتلى كقول النابغة:[29]

إذا ما غزوا بالجيش حلّق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب

جوانحَ قد أيقنّ أن قبيلَه إذا ما التقى الجمعان أول غالب

وقول أبي نواس:[30]

يتوخى الطير غدوته ثقة باللحم من جزَره

وقول مسلم بن الوليد:[31]

قد عوّد الطير عادات وثقن بها فهن يتبعنه في كل مرتحل

وقول أبي تمام:[32]

وقد ظُلِّلت عِقبان أعلامه ضحى بعِقبان طير في الدماء نواهل

أقامت مع الرايات حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل.

ثم قال ابن الأثير بعد أن أورد تلك الأبيات: «.. وقد ذكر في هذا المعنى غير هؤلاء إلا أنهم جاءوا بشيء واحد (أي عمود واحد من أعمدة المعاني) لا تفاضل بينهم فيه إلا من جهة

حسن السبك، أو من جهة الإيجاز في اللفظ، ولم أر أحداً أغرب في هذا المعنى فسلك هذا الطريق مع اختلاف مقصده إليها إلا مسلم بن الوليد حين قال:

أُشربت أرواح العدا وقُلوبَها خوفاً فأنفسها إليك تطير

لو حاكمتك فطالبتك بذحلها شهدت عليك ثعالب ونسور »[33].

ويقول أيضاً: « وهذا معنى انفرد به مسلم، فإنه لم يعرض لذكر الطير في تتبع الجيش، وإنما أخرجه مخرجاً آخر، وذلك شعبة من شعب العمود المشار إليه، إلا أنه أحسن وألطف وأبلغ فقال: لو طالبك أعداؤك بالترات التي لهم عندك، وجرت بينك وبينهم محاكمة لشهد الطير والوحش التي أكلت لحومهم، وهذا من الملاحة على الغاية القصوى»[34].

تلك –إذن– أمثلة "المعنى المبتدع" عند ابن الأثير، وهو المعنى الذي يرى أنه يجب على الناقد المتذوق البحث عنه، ولعله حاول أن يضع بين يدي نقاد الشعر نماذج لهذا المعنى من خلال تأليفه لكتاب "الرسالة في المعاني المبتدعة"، ولرسالة "عمود المعاني"، وهما مؤلفان مفقودان، ولو وُجدا فإن بحث هذا الموضوع عند الرجل، سيأخذ منعرجاً حاسماً على طريق التأسيس المنهجي والموضوعي، لبحث "المعاني المبتدعة" في النظم والنثر على السواء.

وكما رأينا ولع ابن قتيبة في البحث عن "المعاني المبتدعة" في ألفاظ الشعر، نجده أيضاً مفتوناً بابتداع وابتكار المعاني الجديدة في فن الكتابة أيضاً؛ فقد ذكر في "الفصل العاشر" الذي عنونه بـ "في الطريق إلى تعلم الكتابة" نجده يقول –بعد أن قسم طريق تعلم الكتابة إلى ثلاث شعب– «.. وأخلق بتلك الطريق أن تكون مبتدعة غريبة، لا شركة لأحد من المتقدمين فيها، وهذه الطريق هي طريق الاجتهاد وصاحبها يعدّ إماماً في فن الكتابة»[35].

إن تلك الأمثلة والنماذج التي ذكرناها في عنصري –مصطلح "عكس الظاهر" و"المعنى المبتدع" عند ابن الأثير– تنم عن اجتهاد تأويلي يرمي إلى "المنزع البعيد"[36] في التأويل عند ابن الأثير، ويركز فيه على الدور الذي يؤديه كاتب النص أو مبدع النص في نصه، وهو بذلك يقترب كثيراً من مفهوم التأويل عند المدرسة النقدية الأمريكية التي يتزعهما "إرك دونالد هيرش"، هذه المدرسة التي تعدّ "قصدية" المؤلف مفتاحاً لتأويل النص، يقول هيرش: « إن التحقق من نص ما يعني ببساطة الإقرار بأن المؤلف ربما قصد ما نظن نحن أنّه هو معنى النص لا غير، وتتمثل مهمة المؤول الرئيسية في أن يعيد بنفسه إنتاج منطق المؤلف واتجاهاته ومعطياته

الثقافية ثانية، أي باختصار: أن يعيد إنتاج عالمه، ومن ثم رأى أن المؤولين عند فهمهم للنص مذعنون تماماً لإرادة المؤلف لأن معنى ملفوظه هو المعنى الذي يريدون نقله»[37].

فمعرفة مقاصد أو مقصدية المؤلف –حسب هيرش- هي التي تحدّد معنى النص، وكل مؤول للنص عليه أن يبحث عن مقاصد المؤلف إذا ما أراد الوصول إلى تأويل موضوعي وصحيح.

المبحث الثاني: موارد مصطلح "عكس الظاهر" عند ابن الأثير.

إن المطلع على دراسات ابن الأثير في مختلف كتبه (المثل، الجامع، الاستدراك) يدرك أن الرجل قد تناول تآليف من سبقوه بالاطلاع، وأجال فيها نظره ناقداً ومستفيداً ممن سبقهُ من علماء البلاغة، والنقد، واللغة، والنحو، وأصول الفقه، ويتجلي ذلك من خلال ما نجده مبثوثاً في تآليفه من آراء للجاحظ، ولابن جني، ولعلماء الأصول، الأمر الذي يدل على أن لابن الأثير موارد علمية ومنهجية في مقاربته لمفهوم "التأويل"، وفي السطور القادمة نحاول أن نقف عند تلك الموارد والمصادر.

1. المورد البلاغي والنقدي (الجاحظ (255هـ) وقدامة بن جعفر (337هـ))

ذكر الجاحظ في "البيان والتبيين" أصناف الدلالات على المعاني، وذكر بينها دلالة النّصبة، والنّصبة عنده هي «الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف[38]، ولا تقصر عن تلك الدلالات.. وهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد..»[39].

ولبيان دلالة النّصبة في الشعر استشهد الجاحظ بأبيات لنُصيب بن رباح الأسود يمدح فيها سليمان بن عبد الملك:[40]

أقول لركب صادِرِين لقيتُهم قَفَا ذَاتِ أَوْشَالِ ومولاك قارب
قِفوا خبرونا عن سليمان إنني لمعروفه من أهل وَدّان طالب
فعاجوا فأثنوا بالذي أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب

وقد وقف ابن الأثير عند قول نُصيب:

ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب

وظهر له أن الجاحظ أدخله في باب الكناية فقال: « فهذا يروى عن الجاحظ، وما أعلم كيف ذهب عليه مع شهرته بالمعرفة بفن الفصاحة والبلاغة، فإن الكناية هو ما جاز حمله على جانب الحقيقة، كما يجوز حمله على جانب المجاز، وهاهنا لا يصح ذلك ولا يستقيم، لأن الثناء للحقائب لا يكون إلا مجازاً وهذا من باب التشبيه المضمر الأداة، الخارج عن الكناية، والمراد به أن في الحقائب من عطاياك ما يُعرب عن الثناء لو سكت أصحابها عنه»[41].

ولكن الذي يتضح من استشهاد الجاحظ بالأبيات السابقة، أن ما ورد في الشطر الثاني من البيت الآخِر لا يعده الجاحظ من الكناية بدليل وروده مع أبيات شعرية أخرى لشعراء آخرين في معرض حديثه عن "النّصبة". والدليل الآخر على ذلك هو ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" حين قال في عنصر "وصف الشعر والإدلال به" ما نصّه: «.. ومما هو في غاية الندرة من هذا الباب ما صنعه الجاحظ بقول نُصيب:

ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب

حين نثره فقال، وكتب به إلى ابن الزيات: "نحن أعزّك الله نُسحر بالبيان ونموّه بالقول؛ والناس ينظرون إلى الحال، ويقضون بالعيان، فأثّر ذلك في أمرنا أثراً ينطق إذا سكتنا فإن المدعي بغير بيّنة متعرض للتكذيب"»[42].

فنصُّ الجاحظ هذا –الذي نقله عبد القاهر الجرجاني– يدفع ذلك الظن –أو الوهم– الذي ظنه ابن الأثير، ولكن من اللافت في الوقت ذاته أن نجد ابن الأثير[43] –في الجامع– يذكر البيت الآخر لنُصيب وينقل كلام الجاحظ –تماما كما فعل عبد القاهر الجرجاني– وذلك في القسم الرابع من الكناية الذي ليس بتمثيل ولا إرداف ولا مجاورة.

وعلى كل فإن ما أوردناه من شواهد تشهد على اطلاع ابن الأثير على تراث الجاحظ ومناقشته لآرائه، يشير إلى تأثر ابن الأثير بدراسات الجاحظ، ويغلب على الظن أن ما وصف به ابن الأثير صنيع مسلم بن الوليد في ابتداعه لمعنى جديد في قوله:

لو حاكمتك فطالبتك بذحلها شهدت عليك ثعالب ونسور

..يغلب على الظن أنه تأثر فيه بحديث الجاحظ عن "النّصبة"؛ فقد قال ابن الأثير: «..هذا معنى انفرد به مسلم، فإنه لم يعرض لذكر الطير في تتبع الجيش، وإنما أخرجه مخرجاً آخر، وذلك شعبة من شعب العمود المشار إليه».

فعبارة "أخرجه مخرجاً آخر" هي تعبير صادق عن دلالة "النّصبة" التي أشار إليها الجاحظ ووصفها بأنها «تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات».

وأما تأثر ابن الأثير بقدامة بن جعفر فقد كان تأثراً واضحاً؛ لقد تردد ذكر قدامة بن جعفر كثيراً في تآليف الرجل، من ذلك ما ورد عند حديث ابن الأثير عن "التجنيس" حيث قال: «اعلم أن التجنيس غرّة شادِخة وجه الكلام، وقد تصرف العلماء من أرباب الصناعة فيه، فغربوا وشرقوا، لاسيما المحدثين منهم... فمنهم عبد الله بن المعتز وأبو علي الحاتمي والقاضي الجرجاني وقدامة بن جعفر الكاتب وغيرهم..»[44].

لقد ورد مصطلح "عكس الظاهر" عند قدامة بن جعفر ولكن من غير جزئه الثاني أي: كلمة "عكس" فقط التي أضافها إلى "ما نُظم من بناء" أو إلى "اللفظ". فجاء المصطلح عنده بصيغة "عكس ما نُظم من بناء" أو بصيغة "عكس اللفظ"، قال قدامة: «وأحسن البلاغة: الترصيع، والسجع، واتساق البناء، واعتدال الوزن، واشتقاق لفظ من لفظ، وعكس ما نُظم من بناء...»[45] ، وقال في موضع آخر: «وعكس اللفظ كقوله: "اشكر من أنعم عليك، وأنعم على من شكرك" وكقوله "من خوّفك لتأمن خير ممن آمنك حتى تلقى الخوف"..»[46].

وأما ابن الأثير فقد وقف على مصطلح قدامة بن جعفر "عكس اللفظ" وجعله أحد ضربين من ضروب "المشبه بالتجنيس" وسماه "المعكوس". و"المعكوس" قسم رابع من أقسام "المشبه بالتجنيس" عند ابن الأثير وهو عنده على ضربين أحدهما "عكس الألفاظ"، والآخر "عكس الحروف" « فالأول: كقول بعضهم "عادات السادات سادات العادات"، وكقول الآخر "شيم الأحرار أحرار الشيم"»[47].

كما استشهد ابن الأثير بالشعر أيضاً فقال: «.. ومن هذا النوع مما ورد شعراً قول الأضبط بن قُريع من شعراء الجاهلية:

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غَيرُ مَن جَمَعه
ويقطع الثوب غير لابسه ويلبس الثوب غير من قَطعه

وكذلك ورد قول أبي الطيب المتنبي:

فلا مجد في الدنيا لمن قلّ ماله ولا مال في الدنيا لمن قل مجده »[48].

ثم يقول ابن الأثير بعد ذلك: «.. وهذا الضرب من التجنيس له حلاوة، وعليه رونق، وقد سماه قدامة بن جعفر الكاتب (التبديل)[49] ، وذلك اسم مناسب لمسماه، لأن مؤلف الكلام يأتي بما كان مقدماً من جزء كلامه الأول مؤخراً في الثاني وبما كان مؤخراً في الأول مقدماً في الثاني، ومثّله قدامة بقول بعضهم "اشكر لمن أنعم عليك، وأنعم على من شكرك"»[50].

والمتصفح لكتاب "جواهر الألفاظ" لقدامة –وحتى كتابه نقد الشعر– لا يعثر فيهما على مصطلح "التبديل" الذي نسبَه ابن الأثير إلى قدامة، ويغلب على الظن أن مصطلح "التبديل" قد عثر عليه ابن الأثير حين اطلع على كتاب "سر الفصاحة" لابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، وهو واحد من المصادر الأثيرة لديه؛ فقد أدخل ابن سنان في المطابق[51] "العكس والتبديل" ونصّ صراحة على ذلك بقوله «ومما يجري مجرى المطابق أن يقدم في الكلام جزء ألفاظه منظومة نظاماً، ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني وما كان مؤخراً مقدماً مثل قول بعضهم (اشكر لمن أنعم عليك وأنعم على من شكرك) وقد سمى قدامة بن جعفر هذا الفن (التبديل)»[52].

2. المورد اللغوي والنحوي (ابن جني (392هـ)).

لقد كان كتاب "الخصائص" لابن جني واحداً من الكتب المهمّة التي تصفحها ابن الأثير واستفاد منها حيث يقول: « وقد تصفحت كتاب الخصائص لأبي الفتح ابن جنّي فوجدته قد ذكر في المجاز شيئاً يتطرق النظر إليه، وذلك أنه لا يُعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا لمعان ثلاثة: وهي الاتساع والتشبيه والتوكيد...»[53] ، ومما يدل أيضاً على ذلك إشارته إلى أن النوع الثاني عشر الذي يسبق "عكس الظاهر" مباشرة وهو "قوة اللفظ لقوة المعنى" في كتابه "المثل السائر" .. هذا النوع ذكره ابن جني هو أيضاً في "الخصائص" بحيث قال ابن الأثير: « هذا النوع (يقصد قوة اللفظ لقوة المعنى) قد ذكره أبو الفتح ابن جني في كتاب "الخصائص" إلا أنه لم يورده كما أوردته أنا، ولا نبّه على ما نبهت عليه من النكت التي تضمنته وهذا يظهر بالوقوف على كلامي وكلامه»[54].

إن اطلاع ابن الأثير على كتاب "الخصائص" وتصفحه له واستفادته من مقاربة ابن جني لعديد قضايا اللغة.. لا نستبعد معه تأثره به –أيضاً– في مقاربة مصطلح "عكس الظاهر"

نفسه؛ فقد أفرد ابن جنّي بابا في الجزء الأول من "الخصائص" سماه "باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره"، وقال في مطلعه: « اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه، والعمل عليه، والوصية به. فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثلهُ أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه..»[55].

غير أن ابن جني جعل يطبق هذا المفهوم في الجانب النحوي والصرفي.

كما أنه من غير المستبعد –أيضاً– أن يكون مصطلح "شجاعة العربية" الذي استعمله ابن الأثير وأطلقه على ظاهرة "الالتفات" قد أخذه عن ابن جني، بحيث قال ابن الأثير في "الالتفات": «وهذا النوع ما يليه من خلاصة علم البيان التي حولها يُدندن وإليها تستند البلاغة.. ويسمى أيضاً شجاعة العربية، وإنما سمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره ويتورد ما لا يتورده سواه، وكذلك هذا الالتفات في الكلام، فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات..»[56].

ومن اللغويين الذين تناولها مفهوم مصطلح "عكس الظاهر" -قبل ابن الأثير- نجد ابن قتيبة الدينوري (276هـ)، الذي عنون بابا من أبواب كتابه "تأويل مشكل القرآن" بـ"مخالفة ظاهر اللفظ معناه" بحيث أورد فيه نماذج مثل قوله: «..وقد يراد به التعجب من إصابة الرجل في منطقه، أو في شعره، أو رميه، فيقال: قاتله الله ما أحسن ما قال، وأخزاه الله ما أشعره، ولله درّه ما أحسن ما احتجّ به، ومن هذا قول امرئ القيس في وصف رامٍ أصاب:

فهو لا تَنمِي رَمِيَّتُهُ ما له لا عُدَّ من نَفَرِهِ

يقول: إذا عُدَّ نفره –أي قومه– لم يُعدُّ معهم، كأنه قال: قاتله الله، أماته الله.

وكذلك قولهم: هوت أمّه، وهَبِلَتْه، وثكلتْهُ

قال كعب بن سعيد الغَنَوي:

هوت أمُّهُ ما يبعث الصُّبْحُ غاديا وما يؤَدّي الليلُ حين يَؤُوب »[57].

3. المورد الأصولي والفقهي(علماء الأصول).

لقد كان أثر علماء الأصول في مقاربات ابن الأثير النقدية واضحاً، وبخاصة فيما يتصل بموضوع "الظاهر" و"الباطن" وهو من الموضوعات الرئسية في اهتمام علماء أصول الفقه؛ فعبارات النص القرآني ونص الحديث الشريف تنفتح على دلالات واحتمالات أكبر من تلك

التي يمدنا بها معجم اللغة، وبذلك تأخذ آلية التأويل دورها في التحليل والاستنباط. ومعنى ذلك أن هناك لغة أخرى توظف لفك لغة النص الشرعي من أجل تأويل الدلالة.

إن مسلك "التأويل" عامة و"عكس الظاهر" خاصة –عند ابن الأثير- يتصلان اتصالاً مباشراً بمفهوم "الظاهر" و"الباطن" أو "المنطوق" و"المفهوم"؛ فثمة معان لا يوصل إليها، وترجيحات بين تلك المعاني لا يوقف عليها إلا إذا سلكت ألفاظُها وعباراتُها مسلك "التأويل"، ومن هنا وجدنا تلك الإشارات المتكاثرة عند ابن الأثير، يتحدث فيها عن الفقه وأصوله وعن طائفة من علماء الأصول، فمثلاً نجده يقول في مقدمة كتاب المثل السائر: «.. إن علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام..»[58].

ونجده في نص آخر يقارب بين الإبداع وبين الاجتهاد في الفقه[59]. وهذه فكرة في غاية الأهمية؛ فكما أنه يتعين على الفقيه حتى يكون مجتهداً أن ينهج نهجاً خاصاً به بعيداً عن التقليد، فكذلك ينبغي للمبدع في فنون الأدب.

وفي الفصل الرابع من المثل السائر المعنون ب"في الترجيح بين المعاني" نجده يقول: «والفرق بين هذا الترجيح والترجيح الفقهي أن هناك يُرجح بين دليلي الخصمين في حكم شرعي، وههنا يرجع بين جانبي فصاحة وبلاغة في ألفاظ ومعان خطابية. وبيان ذلك أن صاحب الترجيح الفقهي يرجح بين خبر التواتر مثلا وبين خبر الآحاد، أو بين المسند[60] والمرسل[61]، أو ما جرى هذا المجرى. وهذا لا يعرض إليه صاحب علم البيان، لأنه ليس من شأنه؛ ولكن الذي هو من شأنه أن يرجح بين حقيقة ومجاز، أو بين حقيقتين، أو بين مجازين، ويكون ناظراً في ذلك كله إلى الصناعة الخطابية. ولربما اتفق هو وصاحب الترجيح الفقهي في بعض المواضع، كالترجيح بين عام[62] وخاص[63] أو ما شابهَ ذلك»[64].

وفي كلام ابن الأثير عن "المجاز" عند أبي حامد الغزالي (505هـ) نجده يقول: «وكنت اطلعت في كتاب من مصنفات أبي حامد الغزالي رحمه الله، ألفه في أصول الفقه، ووجدته قد ذكر الحقيقة والمجاز، وقسم المجاز إلى أربعة عشر قسماً، وتلك الأربعة عشر ترجع إلى الثلاثة التي أشرت إليها؛ وهي التوسع، والتشبيه، والاستعارة، ولا تخرج عنها، والتقسيم لا يصح في شيء من الأشياء إلا إذا اختص كل قسم من الأقسام بصفة لا يختص بها غيره، وإلا كان التقسيم لغوا لا فائدة فيه»[65].

خاتمة.

بعد هذه الرحلة مع مفهوم "التأويل" وخصائصه عند الناقد البلاغي "ضياء الدين ابن الأثير"، وبعد بيان روافده العلمية التي ساعدته في صياغة مصطلح "عكس الظاهر"، وأسهمت في مقاربته وتحليله لذلك المصطلح في النصوص الشعرية.. بعد ذلك كله يمكننا أن نخلص إلى جملة نتائج محدّدة:

- اهتم ابن الأثير اهتماماً خاصاً بذلك النوع من التأويل –ضمن الأقسام الثلاثة التي ذكرها– الذي يدل على المعنى وضده، أو على "الغيرية الضدية" والذي عدّه من أظرف التأويلات المعنوية، وعليه وحدَهُ قَصَر مصطلح "عكس الظاهر".
- يُعد مصطلح "عكس الظاهر" جنساً مستقلاً ومتفرداً في المقاربة النقدية عند ابن الأثير؛ إذ إنه يقدم من خلاله مفهومه الخاص للتأويل، بعيداً عن التأويلات البلاغية البيانية التقليدية، من مجاز، وتشبيه، واستعارة، وكناية، وغيرها.
- أظهر ابن الأثير ولعاً شديداً بالمعاني غير المألوفة والمبتدعة، وقد قاده ولَعُه ذاك إلى إيثار "المعاني الذهنية" على الصور الشعرية المألوفة، وأنه وإن كان الشعراء يتواردون على "عمود للمعاني" مطروق، فإن المجتهد منهم والمبرّز – في نظر الناقد ابن الأثير– هو من يخرج عن ذلك العمود، ويُخرِج معناه "مخرجاً آخر"، غير ما ألفه الناس واعتادوه.
- أفاد ابن الأثير –في صياغة مصطلح "عكس الظاهر" ومقاربته نقدياً– من علوم أخرى: كاللغة والنحو، والبلاغة والنقد، وعلم الأصول.. يدلنا على ذلك تردد أسماء أعلام، وإشارات ومناقشات لمؤلفاتهم، في دراساته النقدية؛ منهم الجاحظ، وقدامة بن جعفر، وابن جني، وبعض علماء أصول الفقه وغيرهم.

الهوامش:

[1] هو العلامة ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري (558هـ- 637هـ)، قصد السلطان صلاح الدين فقدمه وأقام عنده أشهراً، كان بليغاً ناقداً وكاتباً، خلّف مؤلفات عديدة منها: المثل السائر، الجامع الكبير، كفاية الطالب، الاستدراك وغيرها. ينظر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج23، ص 72.

[2] قال أبُو هلال العسكري في الفرق بين التفسير والتأويل: «التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام، وقيل: التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل، والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام وقيل: التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة». أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص 48 و49.

[3] المثل السائر: 63/1.

[4] ينظر: المثل السائر، 64/1 وما بعدها، والجامع الكبير، ص105 وما بعدها.

[5] ينظر: ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، 61/2.

[6] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 95/3.

[7] ينظر: زاد المسير، 62/2.

[8] صحيح البخاري (1420)، 388/1. وصحيح مسلم (2452/101)، ص 882، من حديث السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

[9] ينظر: ابن الجوزي: صفة الصفوة، 323/1.

[10] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص155.

[11] البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، 411/4.

[12] ينظر: المثل السائر: 248/2-250. وأيضاً: الجامع الكبير، ص 105 و106.

[13] شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: حسين عطوان، منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق (سوريا)، د.ط، د.ت

[14] ابن منظور: لسان العرب، 571/5 (س و ف)، وأيضاً: الزمخشري: أساس البلاغة، ص314 (س و ف).

[15] ابن منظور: لسان العرب، 676/1 (ل ح ب)

[16] الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، 307/3.

[17] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص106.

[18] شرح ديوان المتنبي، لابن جني، 41/2.

[19] ابن الأثير: المثل السائر، 65/1.

[20] ابن الأثير: المثل السائر، 65/1.

[21] أوزَنّة: كنية القرد.

[22] ابن الأثير: المثل السائر، 66/1.

[23] ابن الأثير: المثل السائر، 62/1.

[24] ابن الأثير: المثل السائر، 62/1.

[25] ابن الأثير: المثل السائر، 63/1.

[26] ابن الأثير: المثل السائر، 363/2.

[27] ابن الأثير: المثل السائر، 347/1.

[28] ابن الأثير: الاستدراك، ص57 وما بعدها.

[29] ديوان النابغة، ص46.

[30] ديوان أبي نواس، ص431.

[31] ديوان صريع الغواني(مسلم بن الوليد)، ص12.

[32] ديوان أبي تمام، 82/3.

[33] ابن الأثير: المثل السائر، 18/1.

[34] ابن الأثير: الاستدراك، ص9 وما بعدها.

[35] ابن الأثير: المثل السائر، 100/1.

[36] مصطلح "المنزع البعيد" مصطلح لإمام المفسرين أبي جعفر الطبري، يريد به المعنى الباطن البعيد قال في تفسيره «.. فالذي هو أولى بتفسير الآية (يقصد الآية 66 من سورة البقرة) ما دل عليه الظاهر دون ما احتمله الباطن الذي لا دلالة له على أنه المعنيّ بها.. والذي قاله السدي في ذلك، وإن كان مذهباً تحتمله الآية فإنه "منزع بعيد"، ولا أثر تقوم به حجة فيسلم لها..» ينظر: الطبري: تفسير الطبري، 299/3. ويمكن الاطلاع على مفهوم "الظاهر" ومفهوم "الباطن" عند الطبري في تفسيره: 15/2.

[37] ديفيد كوزنز هوي: الحلقة النقدية، ص38. وينظر أيضاً: محمد مفتاح: مجهول البيان، ص 105. وأيضاً: جمعان بن عبد الكريم: إشكالات النص، ص502.

[38] أي: اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط.

[39] الجاحظ: البيان والتبيين،76/1 و81.

[40] الجاحظ: البيان والتبيين، 83/1.

[41] المثل السائر: 70/3.

42 عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص511. ولكن نص الجاحظ –على ما يبدو- غير موجود في "البيان والتبيين"، فقد أعياني البحث عنه ولم أرجع من ذلك بشيء.

43 ينظر: الجامع الكبير، ص165 و166.

44 المثل السائر، 262/1.

45 قدامة بن جعفر: جواهر الألفاظ، ص5.

46 قدامة بن جعفر: جواهر الألفاظ، ص6 و7.

47 ابن الأثير: المثل السائر، 273/1.

48 ابن الأثير: المثل السائر، 273/1 و274.

49 مصطلح "التبديل" نجده في بعض كتب المتأخرين من علماء البلاغة مثل الخطيب القزويني والذي قرنه بمصطلح "العكس" وجعله من فنون البديع. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ص200.

50 ابن الأثير: المثل السائر، 274/1.

51 "المطابق" أو "الطباق" عند ابن سنان جاء الحديث عنه في سياق الكلام عن تناسب الألفاظ من طريق المعنى، ويُدخل ابن سنان تحت مصطلح "المطابق" مفاهيم: الطباق والمقابلة والتضاد والسلب، والإيجاب، والتكافؤ، والتجنيس. ينظر: كمال عبد العزيز إبراهيم: أسلوب المقابلة في القرآن الكريم، ص51.

52 ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص179.

53 ابن الأثير: المثل السائر، 192/4.

54 ابن الأثير: المثل السائر، 241/2، وينظر: ابن جني، الخصائص، 466/2 وما بعدها.

55 ابن جني: الخصائص، 265/1.

56 ابن الأثير: المثل السائر، 167/2 وما بعدها.

57 ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص 276 و277.

58 ابن الأثير: المثل السائر، (المقدمة)

59 ابن الأثير: المثل السائر، 76/1.

60 "الحديث المسند": هو ما اجتمع فيه أمران: اتصال الإسناد من راويه إلى المنتهى، والرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: عبد الله السلاوي، شرح البيقونية في مصطلح الحديث، ص126.

61 "الحديث المرسل": هو ما سقط منه الصحابي، ورفعه التابعي إلى النبي صريحاً أو كناية. ينظر: شرح البيقونية في مصطلح الحديث، ص161.

62 "اللفظ العام": هو اللفظ المستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد. ينظر: مصطفى سعيد الخن: الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي، ص282.

63 "اللفظ الخاص": هو كل لفظ وُضع لمعنى معلوم على الانفراد. ينظر: الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي، ص281.

64 المثل السائر، 86/1 و87.

65 المثل السائر، 71/2 وما بعدها.